

الفصل الخامس. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة:

للنفقات العامة اثار متعددة، ويمكن دراسته على عدة مستويات، فالنفقات العامة تسمح ابتداءا بتقديم بعض الخدمات واشباع بعض الحاجات العامة، كالدفاع والقضاء والعلاقات الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، كما يمكن دراسة اثار النفقات العامة من زاوية العلاقات بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتكون آثارا مباشرة (او ما تسمى بالآثار الاولية)، كتأثيرها على الدخل القومي ومكوناته، كالاستهلاك والادخار والاستثمار، والتأثير على توزيع الدخل القومي والمستوى العام للأسعار، كما ان تأثير الانفاق لا يتوقف عند هذا الحد، حيث ان تلك التأثيرات يتبعها اثار متابعة على النشاط الاقتصادي والتي تسمى الاثار غير المباشرة للنفقات العامة، وهي التي تنتج من خلال ما يعرف بدورة الدخل، اي المضاعف والمعجل. ويكون الإلمام بهذه الآثار من خلال التقسيم الآتي:

اولا. الآثار المباشرة للنفقات العامة في الانتاج القومي:

تؤثر النفقات العامة على الانتاج القومي والقوى العاملة من خلال تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعلي وذلك لأن النفقات الحكومية تشكل جزءاً من هذا الطلب والذي تزداد أهميته كلما زاد حجم تدخلها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. رغم ان هذا الأثر يختلف باختلاف كمية النفقة ونوعها الامر الذي يمكن ان نتبعه بالتقسيم الآتي:

1. انواع اثار النفقات على الانتاج القومي: ان اثر النفقات العامة على الانتاج القومي يختلف باختلاف كمية النفقة ونوعها الامر الذي يمكن ان نتبعه بالتقسيم الآتي:
أ. النفقات الانتاجية والإعانات الاقتصادية:

تنفذ الدولة هذه النفقات بصورة مباشرة من خلال قيامها بالانتاج او تقديم إعانات اقتصادية لبعض المشروعات العامة لان هذه المشروعات لا تهدف الى تحقيق الربح في جميع الاحوال وانما الى طرح انتاجها بسعر يقل عن ثمن الكلفة إشباعاً لحاجات عامة ترى الدولة ان من واجبها ان تتولى امر اشباعها وذلك منعاً للاستغلال الذي تمارسه

مشاريع القطاع الخاص، وتهدف الدولة من وراء ذلك الى إعادة التوازن المالي للمشاريع العامة لان من البديهي ان هذه المشاريع اذا ما باعت بأقل من سعر التكلفة فسيكون هناك عجز هيكلي في نهاية الدورة الانتاجية وهنا تكمن اهمية تدخل الدولة.

ان هذه النفقات بشقيها تصنف ضمن النفقات المنتجة التي من شأنها ان تساهم في زيادة الدخل القومي ورفع الكفاءة الانتاجية للاقتصاد القومي، او قد تعمل الدولة وبقصد تشجيع نشاط خاص على تقديم اعانة سالبة (فراغ ضريبي) بقصد جذب رؤوس الاموال الخاصة اتجاه المجال الانتاجي، او إعانة ايجابية تؤمن للمشروع حداً ادنى للأسعار حتى يتحقق ربح للمنظمين من اجل توجيه الاستثمار صوب خطط التنمية الاقتصادية ومن ثم زيادة معدل تكوين رأس المال الكلي والمحافظة على نمو الناتج القومي.
ب. النفقات الاجتماعية:

وهي على شكلين احدهما نقدي والآخر عيني، فاذا كانت النفقات الاجتماعية نقدية ويهدف منها تحويل جزء من القوة الشرائية لمصلحة الفئات محدودة الدخل كإعانات البطالة والضمان الاجتماعي والتي تتميز بارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك فإن الأثر الطبيعي هو زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم زيادة الانتاج.

أما اذا كانت النفقات الاجتماعية عينية، كتدخل الدولة في نطاق الإسكان وتشبيدها المساكن للفئات الاجتماعية محدودة الدخل فانها بذلك تعمل على تشجيع الانتاج لمواد البناء من جهة وتحد من استغلال المالك للمستأجر اي ان أثر هذه النفقات يكمن في تشجيع استهلاك سلع وخدمات معينة ذات أولوية في اهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

الا انه يجب ان تأخذ الدولة بعين الاعتبار ان للتحويلات الاجتماعية حدوداً يجب عليها ان لا تتجاوزها لان في تجاوزها تقلص القدرة على الادخار للطبقات الغنية، او قد تعمل احياناً على تحويل البطالة الاجبارية الى بطالة ارادية.

ج. النفقات العسكرية: بالرغم من أهمية هذه النفقات الا انها اصبحت تشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة في كثير من الدول. وتتحصر الآثار التي تصيب الانتاج القومي جراء النفقات العسكرية في أثرين أولهما الأثر الانكماشى، فعندما تقوم الدولة بتحويل بعض عناصر الانتاج المدني الى العمليات العسكرية كنتيجة طبيعية لهذا الانفاق، فان عناصر الانتاج سوف يرتفع ثمنها وبالتالي ارتفاع اسعار المنتجات وانخفاض الاستهلاك الكلي للمجتمع ومن ثم الناتج القومي. وثانيهما، الأثر التوسعي وذلك اذا استغلت الدولة نفقاتها العسكرية في إنشاء صناعة معينة او مطارات او موانئ وسدود والتي يستفاد منها الاقتصاد القومي في الانتاج.

2. العوامل التي تحدد اثار النفقات العامة على الانتاج القومي

لا شك ان تغير حجم الانفاق العام سوف يؤثر على الانتاج القومي، لكن قوة هذا التأثير او ضعفه يتوقف على مجموعة من العوامل اهمها:

أ. الحالة الاقتصادية السائدة: يمكن التمييز بين حالتين للاقتصاد، الاولى ان يعاني من حالة ركود اقتصادي، او ما يسمى الكساد، والثانية ان يكون الاقتصاد في حالة تشغيل كامل للموارد الاقتصادية، اي في حالة توظيف كامل. ويختلف الوضع ايضا عما اذا كان الاقتصاد متقدما ام ناميا، ففي الاقتصاديات المتقدمة، حيث تكون هناك مرونة عالية في الجهاز الانتاجي، فان اي تغير يبدأ في احد القطاعات الاقتصادية ينتشر اثره في القطاعات الاخرى، وبالتالي فانه حين تسود حالة الكساد، اي ان يكون في الاقتصاد طاقات انتاجية غير مستغلة، فان زيادة حجم الانفاق العام سوف يزيد من مستوى الطلب الكلي، مما يرفع من مستوى الانتاج.

الا ان زيادة الانفاق العام هذه تصبح غير فعالة في رفع مستوى الانتاج اذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل للموارد، فالأثر الذي يترتب على زيادة الانفاق العام في هذه الحالة يكون زيادة الدخل النقدي فقط، لان الانتاج في حده الاقصى ولا يمكن زيادته بعد ذلك، ومن ثم ستتولد ضغوط تضخمية وتخفض دخول الافراد نتيجة ارتفاع

الاسعار، والتي ولدتها زيادة الانفاق العام، ويمكن ان نصل الى نفس هذه النتيجة قبل بلوغ مستوى التشغيل الكامل وذلك اذا كانت هناك عقبات في مرونة الجهاز الانتاجي، كما هو الحال في حالة البلدان النامية.

ب. مصدر تمويل النفقة العامة: ان تأثير حجم الانفاق العام على مستوى الانتاج يتوقف على مصدر تمويل هذه الزيادة في الانفاق العام. ويتم تمويل الانفاق العام عادة من موارد افراد المجتمع عن طريق الضرائب، وهذه الموارد التي تكون بحوزة الافراد تكون اما معدة للاستهلاك او للادخار (والاستثمار)، فالحكومة عن طريق الاقتطاع الضريبي تحول جزءا من هذه الموارد الى الاستعمال العام، وهذا الاستعمال اما يكون في المجال الاستهلاكي او الاستثماري، فاذا فرضت الحكومة ضريبة على موارد الافراد المعدة للاستهلاك واستخدمت تلك الموارد المستقطعة في مجال الاستهلاك، فان هذا لا يولد اثرا على زيادة الانتاج القومي، اما اذا استخدمت الدولة تلك الموارد في مجال الاستثمار، فهذا سوف يؤدي الى زيادة التكوين الرأسمالي، ويوسع الطاقة الانتاجية، ويكون للانفاق العام اثر ايجابي على الناتج القومي. اما اذا سحبت الدولة جزءا من موارد الافراد المخصصة للاستثمار، واستخدمتها في مجال استهلاكي، فان ذلك سيؤدي الى انخفاض الانتاج القومي. اما اذا استخدمت الدولة تلك الموارد المقطوعة في مجال الاستثمار، فان اثر الانفاق العام على الانتاج القومي يعتمد في هذه الحالة على مدى كفاءة استخدام تلك الموارد، فان كانت الحكومة اكثر كفاءة من القطاع الخاص كان الاثر موجبا على مستوى الانتاج، اما اذا كان القطاع الخاص اكثر كفاءة من الحكومة في استخدام تلك الموارد المقطوعة، فان مستوى الانتاج القومي سوف ينخفض.

ج. نوع الانفاق العام: يعد نوع الانفاق العام من العوامل المؤثرة في مدى تأثير الانفاق العام على مستوى الانتاج. فان الانفاق الحقيقي (الذي تشتري الدولة مقابله سلعا وخدمات) له اثر مباشر على الانتاج القومي. وبالتالي يكون اثره اكبر من الانفاق التحويلي الذي يكون له اثر غير مباشر على الناتج القومي، ويكون اثر الانفاق

الاستثماري اكبر من اثر الانفاق الاستهلاكي على مستوى الناتج القومي، اذ يزيد الانفاق الاستثماري من تكوين رأس المال، وبالتالي يزيد الطاقة الانتاجية، فالاستثمار في البنية التحتية يؤدي لتخفيض تكلفة الانتاج في القطاع الخاص، ويساعد على تحريك عناصر الانتاج، مما يؤدي الى كفاءة استخدام عناصر الانتاج فيزيد الانتاج.

اضافة لما سبق، فان للانفاق التحويلي اثارا غير مباشرة على زيادة الناتج القومي، وهذا الاثر يختلف مداه ايضا حسب انواع هذا الانفاق. فالاعانات الاقتصادية، مثل اعانات الانتاج، تؤدي الى زيادة اكبر في مستوى الانتاج لذلك النشاط الذي حصل على تلك الاعانات. اما الاعانات الاجتماعية فنجد ان اثرها عن طريق دورة الدخل من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية. وهو ما يعتمد على سلوك الافراد الذين يستلمون تلك الاعانات، وبصورة اساسية على ميلهم الحدي للاستهلاك.

د.استخدام النفقة العامة: يتوقف اثر الانفاق العام على مستوى الناتج القومي ايضا على كيفية استخدام الانفاق العام. فاذا استخدم الانفاق العام لشراء المنتجات المحلية فان اثر الانفاق يكون اكبر عما اذا انفق على الاستيرادات، حيث ان الانفاق على شراء سلع وخدمات محلية سوف يرفع من مستوى الطلب الكلي، وبالتالي يزيد من مستوى النشاط الاقتصادي، وهذا سيساعد في نمو الصناعات المحلية، وايضا يساعد على زيادة التوظيف، وخاصة في الدول النامية التي تعاني من كثافة سكانية، وبالتالي تحتاج الى صناعات كثيفة العمل.

اضافة الى ذلك فان للانفاق العام تأثير على تحقيق التوازن بين النشاطات الانتاجية وتوزيعها بين الاقاليم في البلد الواحد، بحيث ترفع من كفاءة استخدام الموارد المتاحة. مثل تقديم قروض سهلة بشروط ميسرة لصناعة معينة في اقليم معين بحيث تؤدي الى زيادة الانتاج مقارنة باقاليم اخرى، وذلك لان الدولة ترغب بتنمية هذه الصناعات في هذا الاقليم لتوفر المواد الخام فيه مثلا.

ثانيا. الآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك القومي:

ان مستوى الاستهلاك يرتبط طرديا مع مستوى الدخل، وهذا بدوره مرتبط بمستوى الانتاج في الاقتصاد، فاذا ارتفع مستوى الانتاج فان ذلك يؤدي الى ارتفاع مستوى الدخل، ومن ثم اذا كان اثر الانفاق العام على مستوى الانتاج ايجابيا، فان الاثر النهائي للانفاق العام على مستوى الاستهلاك سيكون ايجابيا ايضا، فيزداد بذلك مستوى الاستهلاك الكلي كلما زاد الانفاق العام.

ويتوقف مدى اثر الانفاق العام على مستوى الاستهلاك على قيمة الميل الحدي للاستهلاك، وعلى هذا فان مقدار التغير في مستوى الاستهلاك يعتمد على كيفية توزيع الدخل والثروة في المجتمع، وذلك لاختلاف قيمة الميل الحدي للاستهلاك لكل فئة من فئات المجتمع. لذا فان الانفاق العام الذي يرفع من مستوى دخول الفقراء سوف يزيد من مستوى الاستهلاك اكثر من ذلك الانفاق الذي يستفيد منه اصحاب الدخل المرتفعة، وذلك لان هؤلاء ينخفض لديهم الميل الحدي للاستهلاك، بينما يرتفع الميل الحدي للاستهلاك لدى اصحاب الدخل المنخفضة. وعلى هذا فان الاعانات الاجتماعية تعتبر من اهم انواع الانفاق تأثيرا على مستوى الاستهلاك، حيث يستفيد منها اصحاب الدخل المنخفضة والذين يتميزون بارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك.

كما يمكن ان يكون للانفاق العام اثر على زيادة الاستهلاك بشكل مباشر من خلال قيام الحكومة بشراء سلع وخدمات استهلاكية من اجل تسيير الاجهزة الحكومية، فكلما زاد حجم الانفاق العام من هذا النوع زاد مستوى الاستهلاك الكلي في الاقتصاد، بالاضافة الى ان جزءا من الانفاق الاستهلاكي الحكومي يكون على شكل اجور ومرتببات تدفعها مقابل خدمات تلزم لغرض اشباع الحاجات العامة. وان جزءا مهما من هذه الدخل سوف ينفق على الاستهلاك.

وايضا فان الانفاق الاستثماري سوف يؤدي الى زيادة دخول المنتجين الذين ينتجون السلع الاستثمارية واجور العمالين، وهذا سوف يزيد من مستوى الاستهلاك في القطاع الخاص نتيجة ارتفاع مستويات الدخل.

كما ان الانفاق الاجتماعي التحويلي يزيد من مستوى الاستهلاك، حيث تدفع هذه النفقات الى اصحاب الدخل المنخفضة من الشيوخ، والعجزة، والمرضى، ومعظم هذه الانفاق يوجه لاشباع الحاجات الضرورية، وبسبب ارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك، فان هذا الانفاق سيزيد من الاستهلاك.

ثالثا. اثار الانفاق العام في الادخار القومي:

يرتبط الادخار طرديا بمستوى الدخل، فكلما ارتفع مستوى الدخل زادت المدخرات. فالانفاق العام يؤثر على مستوى الادخار عن طريق مستوى الدخل، ويتوقف مدى هذا التأثير على مقدار الميل الحدي للادخار في المجتمع. وحيث ان هذا الميل غير متماثل عند مستويات الدخل المختلفة، نجد ان مدى تأثير الانفاق العام على مستوى الادخار يتوقف على كيفية توزيع الدخل والثروة بين افراد المجتمع، فان كان المستفيد من الانفاق العام اصحاب الدخل المرتفعة فان اثر الانفاق على الادخار الخاص يكون كبيرا، حيث ان هذه الفئة تمتاز بارتفاع الميل الحدي للادخار.

كما ان الانفاق على الصحة والتعليم واشكال دعم الاسعار للسلع الضرورية يمكن ان يؤدي الى رفع مستوى الدخل الحقيقية لافراد المجتمع، وخاصة فئات الدخل المنخفض، وهذه الزيادة في دخولهم ستؤدي حتما الى زيادة مدخراتهم.

رابعا. اثار الانفاق العام في مستويات الاسعار:

يؤثر الانفاق العام على مستوى الاسعار عن طريق تأثيره على قوى العرض والطلب على السلع والخدمات التي يتم تبادلها في الاسواق المحلية. وكذلك من خلال الاجراءات التنظيمية التي تتخذها الدولة. فاذا كان اثر الانفاق على زيادة عرض السلع والخدمات اكبر من الاثر على زيادة الطلب الكلي تكون النتيجة انخفاض مستوى الاسعار، وذلك لزيادة العرض اكثر من الطلب. اما اذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات بمقدار اكبر من زيادة العرض، فان مستوى الاسعار سوف يرتفع.

كما يمكن ان يؤدي الانفاق العام الى خفض مستوى الاسعار اذا كان الاقتصاد في حالة دون مستوى التشغيل الكامل للموارد، وكان الجهاز الانتاجي عالي المرونة، اي ان هناك طاقة انتاجية فائضة وهناك سرعة استجابة للتغير في الطلب الكلي، فان زيادة الانفاق العام تؤدي الى زيادة كبيرة في الانتاج، واذا كانت هذه الزيادة اكبر من زيادة الطلب فان ذلك سيؤدي الى انخفاض الاسعار. ويحدث العكس في حالة كون الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، اذ تؤدي زيادة الانفاق العام الى زيادة مستوى الاسعار.

بالاضافة لذلك يمكن ان تقوم الدولة بمنح اعادات اقتصادية، وبالتالي خفض في تكاليف الانتاج، ومن ثم ينخفض مستوى السعر، كما يمكن ان تلعب الاعانات الاجتماعية نفس الدور في شكل دعم لاسعار بعض السلع الضرورية، مثل تخفيض اسعار العلاج ورسوم المستشفيات... وبالتالي تلعب الاعانات الاقتصادية والاجتماعية دورا في السيطرة على معدلات التضخم.

خامسا. الآثار غير المباشرة للنفقات العامة في الانتاج والاستهلاك القوميين:

للنفقات العامة آثاراً غير مباشرة على الانتاج والاستهلاك القوميين ناشئة من تتابع الدخول النقدية التي يسببها الانفاق العام الاولي وما يسببه من زيادة في الدخل القومي تتجاوز الزيادة في الإنفاق العام من خلال أثري المضاعف (على الاستهلاك) والمعجل (على الإستثمار) اللذان يمكن تتبع أثريهما وفق الآتي:

1. المضاعف: The Multiplier

ان الزيادة في الإنفاق الحكومي سوف تؤدي الى زيادة في الدخل القومي يزيد كثيراً عن قيمة الانفاق الحكومي الاولي . اذ ان الإنفاق الاولي ينتج مجموعة من الدخول النقدية تؤدي بدورها الى زيادة الانفاق الاستهلاكي بشكل مضاعف.

وينصرف اصطلاح المضاعف في التحليل الاقتصادي الى الاثار المتكررة التي تنتج عن الزيادة او النقص في الانفاق بالنسبة للدخل القومي، فهو اذن المعامل العددي الذي

يشير الى الزيادة في الدخل القومي التي تتولد من الزيادة الاصلية في الانفاق عن طريق ما تزاوله هذه الزيادة من تأثير على الانفاق القومي على الاستهلاك. فالزيادة الاولية في الاستثمار سوف تذهب على شكل دخول لعناصر الانتاج هذه الدخول سوف تقسم بدورها الى استهلاك وادخار. وستذهب اموال الاستهلاك مرة اخرى الى منتج السلع والخدمات الاستهلاكية الذين سيقوموا بتوزيعها الى دخول اضافية تقسم بين الاستهلاك والادخار مرة اخرى، وهكذا في سلسلة متتالية من الزيادة في الاستهلاك التي تتناقص قيمتها في كل مرة وان كانت تشكل في مجموعها زيادة إجمالية تفوق قيمتها الاولية في الاستثمار.

ويفترض عمل المضاعف على مجموعة افتراضات من اهمها وجود طاقة انتاجية عاطلة فالاقتصاد يعمل عند مستوى اقل من مستوى التشغيل الكامل، ومن ثم يكون الجهاز الانتاجي اكثر مرونة تمكنه من الاستجابة في الطلب الناجمة عن الانفاق. كما يفترض ايضا ان قيمة المضاعف تتوقف على الميل الحدي للاستهلاك، فكلما كان الميل الحدي للاستهلاك كبيرا (الجزء الذي يخصص للاستهلاك نتيجة تغير الدخل) كلما كانت قيمة المضاعف كبيرة، والعكس صحيح.

2.المعجل: The Accelerator

ان فكرة المعجل ترتبط بما يطلق عليه الاستثمار المشتق او التابع، ذلك ان الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية تقود الى زيادات اخرى في الاستثمار او الطلب على السلع الاستثمارية. اذ تؤدي زيادة الدخل بما تتضمنه من زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية الى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية ووسائل الانتاج الثابتة اللازمة لانتاج هذه السلع الاستهلاكية (بافتراض عدم وجود مخزون لهذه السلع وتشغيل المشروعات القائمة بأقصى حد لها). وهذا ما يعرف بالاستثمار المشتق الذي يحدث بصورة متزايدة بفعل المعجل زيادة في الطلب على السلع الرأسمالية.

يرجع اكتشاف مبدأ المعجل الى الاقتصادي الفرنسي افتاليون Aftation ضمن مقالاته التي نشرها في عامي 1907، 1908، كما يرجع الفضل الى الاقتصادي الاميركي كلارك Clark في اعادة صياغتها.

والواقع انه عند زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، فان المنتجين يجدون انفسهم، عند نفاذ المخزون، وبهدف تحقيق اقصى ربح، مدفوعين الى زيادة الانتاج من تلك السلع، ومن ثم يضطرون الى زيادة طلبهم على الاسلع الاستثمارية من الآلات والمكائن لانتاج تلك السلع الاستهلاكية التي زاد الطلب عليها، ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل القومي، اذ ان زيادة الانفاق العام تسمح بما تحدثته من زيادة اولية في الناتج القومي باحداث زيادة في الاستثمار بنسبة اكبر.

وتتوقف زيادة الاستثمار المشتق، او اثر المعجل على طول عمر الآلات والمكائن، ووجود مخزون او طاقة عاطلة، وتوقع المنتجين استمرار الطلب على السلع الاستهلاكية بحيث لا يكون طلبا طارئاً او عرضياً.

سادسا. آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي:

قبل الحديث عن اثار النفقة العامة في اعادة توزيع الدخل، لا بد من الحديث عن المراحل التي يمر بها توزيع الدخول والثروات، اذ ان هناك نوعين من التوزيع هما:
1. التوزيع الاولي للدخول والثروات: ويقصد به توزيع عوائد الانتاج بين الذين ساهموا في القيام بعملية الانتاج، اي بين عوامل الانتاج، بحيث يأخذ كل عامل حصته من الدخل، حيث يأخذ العمال الاجور، ويحصل مالكي الاراضي على الريوع، واصحاب رأس المال على الفوائد، والمنظمين على الارباح. وهذا ما يعرف بالتوزيع الوظيفي للدخل.

ويعني توزيع الدخل الكيفية التي يوزع فيها الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة، ويتحدد بالتالي نصيب كل فئة. ويتحدد نمط توزيع الدخل القومي بالاساس، على طريقة الانتاج في المجتمع، فالانتاج في المجتمع الرأسمالي يقوم على الملكية الفردية لوسائل

الانتاج، وسيطرة قوى السوق وعدت تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي فان العمال يحصلون على الاجور، بينما يحصل المنظمون واصحاب الاراضي ورؤوس الاموال على الحصة المتبقية، وقد يترتب على هذا التوزيع انعدام العدالة الاجتماعية وذلك لصالح من يمتلكون وسائل الانتاج بشكل اكبر (اصحاب الدخل المرتفعة والمتغيرة)، وعلى حساب مستلمي الاجور (اصحاب الدخل المنخفضة والثابتة).

2. التوزيع النهائي للدخل والثروات: ويسمى ايضا بالتوزيع الثانوي، او ما يعرف باعادة توزيع الدخل والثروات، ويقصد بها ادخال التعديلات اللازمة على التوزيع الاولي، وذلك نتيجة لحدوث تفاوت في توزيع الدخل القومي في المجتمع، وهنا يأتي دور الحكومة من اجل اعادة توزيع الدخل وذلك باستخدام ادواتها المختلفة، كالتنقيط والايادات العامة. ويمكن للدولة ان تتدخل اساسا في التوزيع الاولي للدخل، وكذلك من خلال التوزيع النهائي.

أ. دور الدولة في التوزيع الاولي للدخل والثروات: يمكن للدولة ان تؤثر في التوزيع الاولي للدخل عن طريق خلق دخول لعوامل الانتاج، فالتنقيط الحقيقية تقوم بزيادة انتاج السلع والخدمات بطريقة مباشرة، حيث تقوم الدولة عن طريق الاجور مثلا بخلق خدمات عامة، كما يمكن للدولة ان تتدخل عن طريق انتاج السلع من خلال المشروعات العامة، مما يترتب عليه خلق دخول جديدة لعوامل الانتاج التي ساهمت في انتاج هذه السلع العامة، كما يمكن ان تساهم الاعانات الاقتصادية ايضا في تحفيز المشروعات الخاصة على زيادة الانتاج ومن ثم زيادة الدخل التي توزع على عناصر الانتاج.

ب. دور الدولة في اعادة توزيع الدخل القومي: يمكن ان تتخذ اعادة توزيع الدخل القومي اتجاهات متعددة، فيمكن ان تتم اعادة التوزيع بين الفئات المختلفة، حيث ان هناك توزيع غير عادل بين اصحاب التملك (اصحاب الاراضي ورؤوس الاموال والمنظمين) وبين اصحاب العمل. ويمكن ان تتم اعادة توزيع الدخل بين فروع الانتاج، كالزراعة والصناعة والخدمات، حيث ان معدل النمو الزراعي يكون اقل من غيره من فروع الانتاج، مما

يتطلب سياسات مالية تعيد توزيع الدخل نحو هذا القطاع. وايضا يمكن ان تتم اعادة التوزيع بين الاقاليم، فالنمو قد لا يلحق كافة الاقاليم بشكل عادل، فهناك اقاليم تتميز بميزة نسبية من ناحية المواد الخام مثلا، او مصادر الطاقة... وبالتالي تتوجه المشاريع للتوطن فيها ومن ثم تنميتها، في حين ان هناك مناطق اخرى لا تتمتع بتلك الموزايا، وبمرور الوقت سيكون هناك تفاوت في التنمية بين تلك المناطق، مما يتطلب تدخلات من الدولة.

سابعا. اثر النفقات التحويلية في اعادة توزيع الدخل والثروات:

يقصد بالنفقات التحويلية، انها تلك النفقات التي لا تؤدي مباشرة الى زيادة الانتاج القومي. انما تقتصر على تحويل جزء من الدخل القائمة من فئة اجتماعية الى اخرى او من عامل انتاجي الى آخر او من فرع من فروع الانتاج الى آخر او من اقليم الى آخر. اي ان النفقات التحويلية يقتصر أثرها المباشر على إعادة توزيع الدخل القومي، ويمكن تقسيم النفقات التحويلية الى ثلاثة انواع من حيث اغراضها:

1. النفقات التحويلية الاجتماعية: وهي التي تقدم لغرض رفع مستوى معيشة بعض الافراد، والتي تؤدي الى خلق منافع عامة، وقد توزع هذه النفقات بدون مقابل، او بسعر اقل من ثمن تكلفتها، ومن امثلتها الاعانات النقدية لمقابلة غلاء المعيشة او اعانات البطالة، او تلك التي تكون لمقابلة الشيخوخة، وتهدف هذه الاعانات على ادخال تعديلات على التوزيع الاولي للدخل، وتمثل نفقات تحويلية لانها عادة تتمثل بزيادة في دخول اصحاب الدخل المنخفض المحولة من اصحاب الدخل المرتفعة.

2. النفقات التحويلية الاقتصادية: وهي التي تمنح لبعض المشروعات اما لرفع ارباحها، او حماية الصناعة الوطنية او بغرض تخفيض اسعار منتجاتها. وهذا النوع من النفقات يؤدي الى تحويلات غير مباشرة. وهي التي يتلقى المستفيد منها سلعة او خدمة بالمجان او بسعر يقل عن نفقة التكلفة. لذا فان هذا النوع من النفقات، يمكن ان يؤدي الى اعادة توزيع الدخل بصورة عينية. كما يؤدي الى زيادة دخول فروع الانتاج والاقاليم المختلفة

للدولة على حساب البعض الآخر. اذ يمكن مثلا ان يستفيد القطاع الزراعي على حساب القطاع الصناعي، من خلال تقديم اسمدة او مبيدات او حاصدات او انظمة ري...
3. النفقات التحويلية المالية: وتتمثل هذه النفقات في تسديد اقساط الدين العام بالاضافة لفوائده. ومن الجدير بالذكر ان نفقات خدمات الدين العام تثير خلافا في كونها نفقات حقيقية ام تحويلية، لكن الاتجاه الغالب هو اعتبارها من ضمن النفقات التحويلية، وهذا النوع من النفقات يؤدي الى اعادة توزيع الدخل القومي في صورة فوائد تستحق على القروض التي تعقدها الدولة، ويعتمد عبء هذه القروض على الطبقة التي تتحمل تمويل هذه النفقات، فان كان النظام الضريبي يعتمد على الضرائب غير المباشرة، كما هو الحال في البلدان النامية، فان الذي يتحمل عبئها هم الطبقات الفقيرة، وذلك لارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك، اما اذا كان النظام يعتمد على الضرائب المباشرة فان ذلك سيؤدي الى اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، لان الطبقات الغنية هي التي ستدفع الضرائب. كما يعتمد الامر على طريقة توزيع السندات والتي يقصد بها الطبقة المالكة لسندات القرض والتي تجني في النهاية ثمار فوائده، فإذا كانت تلك السندات مملوكة من قبل الطبقات الغنية، وهي الحالة السائدة، فإن ذلك يؤدي الى إعادة لتوزيع الدخل القومي في اتجاه الطبقات الغنية ومن ثم زيادة درجة التفاوت بين توزيع الدخل. وان كانت الدولة تقوم ببيع سندات القرض وتوزعها على موظفيها والطبقات ذات الدخل المحدود، فان هذا يمكن ان ينسحب على تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل اوسع.